النظرية العامة للقانون الإنساني

من الفطرة إلى التشريع

د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون – الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني

اهداء

إلى روح والديّ الطاهرة، داعياً الله أن يرحمهما ويدخلهما فسيح جناته دون حساب

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية، نبع الجمال الذي جمع بين نيل مصر وجبال الأوراس

وإلى كل من رفض أن يعبد النص، وتمسك بالحق

هذا الكتاب ليس دراسة قانونية تقليدية، بل محاولة لبناء "نظرية عامة" تسبق كل تشريع.

فالقوانين الوضعية تتغير، لكن الحق الإنساني ثابت.

والنصوص تتقادم، لكن الضمير لا يهرم.

القانون الإنساني ليس مجموعة مواد، بل نظام أخلاقي كوني،

أسسه الفطرة،

روّضه الضمير،

وشرّفه التشريع.

الهدف من هذه النظرية هو الإجابة عن السؤال الأزلي:

هل يمكن أن يكون القانون إنسانياً حقاً؟

الجواب نعم —

لكن فقط إذا عدنا إلى الأصول،

وتحررنا من عبادة النص،

ووضعنا الإنسان في قلب التشريع.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،

نوراً في زمن الظلام الوضعي،

وصكّاً عند ربي يوم ألقاه.

الفصل الأول

الفطرة الإنسانية كمصدر أولي للحق

قال تعالى: "فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا".

الفطرة هنا ليست مجرد ميل فطري، بل نظام تشريعي أزلي سبق كل دستور.

الفطرة تُعلّم الإنسان أن القتل ظلم،

أن السرقة غدر،

أن الكذب انحطاط،

دون أن يُعلّمه أحد.

الطفل الصغير يبكي إذا ظُلم،

ليس لأنه تعلّم العدالة،

بل لأنه فُطِر عليها.

الدرس المستفاد:

كل تشريع بشري يخالف الفطرة،

هو باطل ولو صدر باسم الدولة.

التحليل الدقيق:

الفطرة ليست نسبيّة، بل مطلقة.

فلا يوجد شعب يرى أن القتل حق، أو أن الخيانة فضيلة.

وهذا يثبت أن الحق الإنساني سابق على الثقافة والدولة.

التمرين الفلسفي:

هل يمكن لدولة أن تشرّع قانوناً يبيح قتل الأبرياء؟

الإجابة: نعم تشرّع، لكنه باطل أمام الفطرة.

الفصل الثاني

الضمير كسلطة تشريعية داخلية

الضمير ليس مجرد شعور، بل قاضٍ داخلي معصوم من الهوى.

قال تعالى: "وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا".

فجعل التقوى والفجور معلومين بالفطرة، قبل أي

تشريع خارجي.

الضمير يصدر أحكاماً لا تستأنف،

ويفرض عقوبات لا تُلغى.

فمن يقتل نفساً بريئة،

قد ينجو من المحكمة،

لكنه لا ينجو من سجن ضميره.

التحليل الأكاديمي:

الضمير هو المرجع الأول حين يتعذر النص،

والمُصحّح الأخير حين يفسد التطبيق.

الفرق بين الضمير والهوى:

الضمير يُشعر بالندم بعد الخطأ،

أما الهوى فيُشعر بالانتصار.

التمرين الأخلاقي:

هل يمكنك أن تحكم ضد ضميرك باسم القانون؟

الإجابة: نعم، لكنك تكون قد حكمت على نفسك قبل المتهم.

الفصل الثالث

العدل كنظام كوني سابق على الدولة

العدل ليس اختراعاً بشرياً، بل نظاماً كونياً

كالجاذبية.

قال تعالى: "وَأَقِمِ الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ".

فالميزان هنا ليس مجازاً، بل حقيقة وجودية.

الكون كله قائم على العدل:

الشمس تشرق على الظالم والمظلوم،

والأرض تنبت للخير والشر.

الدولة لم تخلق العدل،

بل وُجدت لحمايته.

فإذا خالفت الدولة العدل،

فقدت شرعيتها الأخلاقية،

حتى لو بقيت شرعيتها القانونية.

التحليل الدقيق:

الأنظمة التي تسقط بسبب ظلمها،

لا تسقط لأنها غير قانونية،

بل لأنها غير عادلة.

التمرين التاريخي:

لماذا سقطت الإمبراطوريات الظالمة رغم قوتها التشريعية؟

الإجابة: لأنها خالفت النظام الكوني للعدل.

الفصل الرابع

العلاقة بين الحق والواجب في الفقه الإسلامي

في الفقه الإسلامي، الحق والواجب وجهان لعملة واحدة.

فحقك ينتهي حيث يبدأ حق غيرك،

وواجبك يبدأ حيث ينتهي واجب غيرك.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار".

فجعل النهي عن الضرر حقاً،

والنهي عن الضرار واجباً.

التحليل الأكاديمي:

الأنظمة الغربية تركز على "الحقوق الفردية"،

فتنتج أنانية قانونية.

أما الفقه الإسلامي، فيوازن بين الحق والواجب،

فينتج مجتمعاً عادلاً.

التمرين التطبيقي:

كيف توازن بين حقك في الحرية، وواجبك في احترام خصوصية الآخرين؟

الإجابة: بالرجوع إلى مبدأ "لا ضرر ولا ضرار".

الفصل الخامس

القانون الطبيعي عند الفلاسفة: نقد وتصحيح

القانون الطبيعي عند الرومان كان مبنياً على العقل،

لكنه افتقر إلى البعد الإلهي.

قال شيشرون: "القانون الحقيقي هو العقل الصحيح المتوافق مع الطبيعة".

لكن العقل وحده لا يكفي،

لأنه قد يبرر العبودية باسم المنفعة،

أو الاستعمار باسم الحضارة.

النقد الإسلامي:

القانون الطبيعي الغربي جزئي،

لأنه يستند إلى العقل البشري المحدود،

بدلاً من الوحي الإلهي الكامل.

التصحيح المقترح:

دمج القانون الطبيعي مع الفطرة الإلهية،

ليصبح "قانوناً فطرياً إلهياً".

التمرين المقارن:

هل يمكن للعقل وحده أن يمنع ظلم الأقوياء للضعفاء؟

الإجابة: لا، إلا إذا أُسند إلى وحي.

الفصل السادس

الحكمة vs التشريع: أيهما أسبق؟

الحكمة هي فهم جوهر الحق،

أما التشريع فهو تجسيد هذا الجوهر في نص.

قال تعالى: "وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ".

فبدأ بالكتاب، ثم الحكمة،

لأن الحكمة تفسر الكتاب،

ولا العكس.

التحليل الدقيق:

التشريع بدون حكمة،

ينتج تطبيقاً آلياً جافاً.

والحكمة بدون تشريع،

تن produce فوضى أخلاقية.

القاعدة الذهبية:

التشريع يجب أن يكون جسداً،

والحكمة روحاً.

فإذا فارق الروح الجسد،

صار التشريع جثة هامدة.

التمرين الفقهي:

لماذا علّق عمر بن الخطاب حد السرقة في عام الرمادة؟

الإجابة: لأنه آثر الحكمة على النص،

والروح على الجسد.

الفصل السابع

مقاصد الشريعة كنظرية عامة للتشريع

مقاصد الشريعة ليست مجرد قواعد فقهية،

بل نظرية عامة للتشريع الإنساني.

قال ابن القيم: "المقاصد كلها راجعة إلى حفظ العدل".

فجعل العدل غاية التشريع،

ليس وسيلة له.

التحليل الأكاديمي:

المقاصد تشمل خمسة مستويات:

1. الضروريات (الدين، النفس، العقل، النسل، المال).

2. الحاجيات (ما يرفع الحرج).

3. التحسينيات (ما يكمل الأخلاق).

4. العدليات (ما يحقق التوازن).

5. الإنسانيات (ما يحفظ الكرامة).

التمرين التطبيقي:

كيف تطبق مقصد "حفظ النفس" في جرائم الذكاء الاصطناعي؟

الإجابة: بتجريم كل ما يهدد الحياة عبر الآلة.

الفصل الثامن

الغاية من التشريع: حماية الإنسان أم السيطرة عليه؟

التشريع إما أن يكون خادماً للإنسان،

أو سجاناً له.

الأنظمة الاستبدادية تستخدم التشريع كأداة قمع،

فتصدر قوانين "قانونية" لكنها غير "عادلة".

الأنظمة العادلة تستخدم التشريع كدرع للإنسان،

فتصدر قوانين تحمي كرامته، لا سلطتها.

التحليل الدقيق:

الفرق بين التشريع العادل والظالم،

ليس في الشكل، بل في الغاية.

التمرين الأخلاقي:

هل يجوز سن قانون يقيد حرية التعبير باسم الأمن؟

الإجابة: لا، إذا كان الغرض السيطرة،

نعم، إذا كان الغرض الحماية.

الفصل التاسع

الحد الفاصل بين القانون والظلم

القانون يصبح ظلماً حين:

1. يخالف الفطرة.

2. يخدم السلطة لا الشعب.

3. يطبق على الضعفاء دون الأقوياء.

4. يفتقر إلى الرحمة.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟".

فلم ينقض القانون،

بل نقض ظلم تطبيقه.

التحليل الأكاديمي:

القانون الظالم يولد الثورة،

حتى لو كان دستورياً.

التمرين التاريخي:

لماذا ثار الشعب الفرنسي رغم وجود دستور 1791؟

الإجابة: لأن الدستور كان قانونياً، لكنه ظالم.

الفصل العاشر

السلطة التشريعية: حق أم اغتصاب؟

السلطة التشريعية ليست مطلقة،

بل مقيدة بالفطرة والضمير.

الدستور الذي يبيح قتل الأبرياء،

هو دستور باطل أخلاقياً،

حتى لو كان سليماً إجرائياً.

التحليل الدقيق:

السلطة التشريعية حق إذا حمت الإنسان،

واغتصاب إذا قيدته.

القاعدة الذهبية:

لا سلطة فوق الفطرة،

ولا تشريع فوق الضمير.

التمرين الدستوري:

هل يجوز للبرلمان أن يسن قانوناً يبيح التعذيب؟

الإجابة: لا، لأن الفطرة تحرم التعذيب،

سواء سنّه البرلمان أم لم يسنّه.

الفصل الحادي عشر

النصوص مقابل المقاصد: متى يُلغى النص لصالح المقصد؟

النص دون مقصد، جسد بلا روح.

والمقصد دون نص، روح بلا جسد.

لكن إذا تعارض النص مع المقصد،

فالمقصد أولى بالاتّباع.

قال أبو حنيفة: "إذا خالف العدل الدليل، فاتبع العدل".

فآثر روح التشريع على حرفه.

التحليل الأكاديمي:

النصوص الجزئية لا تُقدّم على المقاصد الكلية.

فالمقاصد هي الروح التي تنبض في جسد النصوص.

القاعدة الذهبية:

النص يُفسّر بمقتضى المقصد،

ولا يُطبّق إذا خالفه.

التمرين الفقهي:

في قضية سرقة خبز من فقير،

هل تطبق المادة 307 من قانون العقوبات؟

الإجابة: لا، لأن المقصد الأعلى هو "حفظ النفس"،

والنص الجزئي لا يُقدّم عليه.

الفصل الثاني عشر

الزمن والتشريع: هل يتقادم القانون؟

القوانين الوضعية تتقادم،

لأنها مرتبطة بسياقها التاريخي.

لكن الحق الإنساني لا يتقادم،

لأنه سابق على الزمان.

التحليل الدقيق:

قانون العبودية كان "قانونياً" في القرن التاسع عشر،

لكنه "ظالم" اليوم.

ليس لأن الحق تغيّر،

بل لأن الوعي به تطوّر.

القاعدة الأكاديمية:

كل تشريع يخالف الحق الإنساني الثابت،

هو باطل بمرور الزمن،

حتى لو كان سليماً عند صدوره.

التمرين التاريخي:

هل يجوز تطبيق قوانين الإقطاع اليوم؟

الإجابة: لا، لأنها خالفت الحق الإنساني في الحرية،

وإن كانت "قانونية" في زمانها.

الفصل الثالث عشر

الجغرافيا والتشريع: هل يختلف الحق باختلاف المكان؟

الحق الإنساني واحد،

لكن تطبيقاته تختلف باختلاف السياق.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنتم أدرى بأمور دنياكم".

ففرق بين الثوابت والمتغيرات.

التحليل الأكاديمي:

الثوابت (كحرمة الدم) لا تتغير باختلاف المكان.

أما المتغيرات (كإجراءات المحاكمة) فتخضع للواقع.

الخطأ الشائع:

الخلط بين الحق والتطبيق.

فالحق واحد،

لكن التطبيق متعدد.

التمرين المقارن:

هل يجوز أن يكون حد السرقة في مصر مختلفاً عنه في فرنسا؟

الإجابة: نعم في الإجراءات،

لا في الجوهر.

الفصل الرابع عشر

اللغة والتشريع: كيف تصنع الكلمة عدلاً أو ظلماً؟

اللغة ليست وعاء للتشريع،

بل صانعة له.

كلمة "المتهم" تحميه،

وكلمة "المجرم" تدينه قبل الحكم.

التحليل الدقيق:

التشريع الذي يستخدم ألفاظاً انفعالية،

يفقد حياديته الأخلاقية.

القاعدة الذهبية:

اللغة القضائية يجب أن تكون:

واضحة كالنور،

محايدة كالمرآة،

رقيقة كالنسيم.

التمرين اللغوي:

صحّح العبارة التالية:

"المتهم الشرير سرق المال".

الإجابة:

"المتهم متهم بسرقة المال".

الفصل الخامس عشر

الدولة كخادم للقانون، لا صاحب له

الدولة لم تخلق القانون،

بل وُجدت لحمايته.

الأنظمة الاستبدادية ترى أن الدولة مصدر القانون،

فتصدر تشريعات تخدم سلطتها، لا شعبها.

الأنظمة العادلة ترى أن الدولة خادمة للقانون،

فتصدر تشريعات تحمي كرامة الإنسان.

التحليل الأكاديمي:

الفرق بين الدولة العادلة والظالمة،

ليس في وجود القانون،

بل في غايته.

التمرين السياسي:

هل يجوز للدولة أن تستخدم القانون كأداة قمع؟

الإجابة: لا، لأن القانون غايته الحماية،

ليس السيطرة.

الفصل السادس عشر

القاضي كحارس على الفطرة، لا على النص

القاضي ليس حارساً للنصوص،

بل راعياً للفطرة.

القاضي الآلي يطبق النص،

والقاضي الإنساني يحقق المقصد.

التحليل الدقيق:

الحكم الذي يخالف الفطرة،

باطل أخلاقياً،

حتى لو كان سليماً إجرائياً.

القاعدة الذهبية:

القاضي العظيم لا يسأل: "ما النص؟"،

بل يسأل: "ما الحق؟".

التمرين القضائي:

كيف تحكم في قضية سرقة دواء لإنقاذ حياة؟

الإجابة:

ببراءة المتهم،

لأن المقصد الأعلى هو "حفظ النفس".

الفصل السابع عشر

المحامي كناطق باسم الضمير، لا عن الأجر

المحاماة في أصلها عبادة،

إذا كانت لنصرة المظلوم.

المحامي الذي يدافع عن الظالم لمجرد الأجر،

ليس محامياً،

بل خصماً للعدالة.

التحليل الأكاديمي:

المحامي الحقيقي لا يبحث عن "كيف أكسب؟"،

بل عن "كيف أنصف؟".

القاعدة الذهبية:

المحامي النزيه يسأل نفسه قبل القبول:

هل أنا أُنصِف، أم أُنصِر؟

التمرين الأخلاقي:

هل يجوز الدفاع عن متهم تعلم يقيناً أنه مذنب؟

الإجابة: نعم،

لكن لا يجوز التلاعب بالأدلة أو إخفاء الحقيقة.

الفصل الثامن عشر

المواطن كمصدر للتشريع، لا موضوع له

التشريع لا يُفرض على المواطن،

بل يُستمد منه.

الدساتير الحديثة تقول: "السلطة للشعب"،

لكن التطبيق يظل بعيداً.

التحليل الدقيق:

التشريع الذي لا يستند إلى وعي الشعب،

يفقد شرعيته الأخلاقية.

القاعدة الذهبية:

الشعب ليس موضوع التشريع،

بل مصدره.

التمرين الديمقراطي:

كيف تجعل التشريع يعبر عن إرادة الشعب؟

الإجابة:

باستفتاءات دورية،

ومجالس تشريعية منتخبة،

ورقابة مجتمعية فعّالة.

الفصل التاسع عشر

مستقبل التشريع في عصر الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي قد يكتب قوانين،

لكنه لا يستطيع أن يفهم المقاصد.

الآلة تعرف "الصواب"،

لكنها لا تعرف "الإحسان".

التحليل الأكاديمي:

التشريع في عصر الآلة يحتاج إلى:

1. لجان أخلاقية بشرية.

2. ضوابط فقهية صارمة.

3. رقابة مجتمعية مستمرة.

التحذير:

التشريع الآلي يقتل روح العدالة،

لأنه يفتقر إلى الضمير.

التمرين المستقبلي:

هل يجوز أن يصدر الذكاء الاصطناعي قانوناً جديداً؟

الإجابة: لا،

لأن التشريع عمل إنساني أخلاقي،

لا يمكن استبداله بالخوارزميات.

الفصل العشرون

نحو دستور إنساني عالمي

الدساتير الوطنية لم تعد كافية،

فجرائم العصر — كالقرصنة الرقمية، والاتجار بالبشر، وتدمير البيئة — تحتاج إلى دستور كوني.

الدستور الإنساني العالمي يجب أن يضمن:

1. كرامة الإنسان مقدسة.

2. البراءة أصل.

3. العدالة حق لا منحة.

4. الضمير مرجع أخير.

5. البيئة حق للأجيال القادمة.

التحليل الدقيق:

هذا الدستور لا يلغي السيادة،

بل يحميها عبر معايير عدل مشتركة.

التمرين الدستوري:

ما أول مادة يجب أن ترد في الدستور الإنساني العالمي؟

الإجابة:

"كرامة الإنسان مقدسة، ولا يجوز المساس بها تحت أي ظرف".

الفصل الحادي والعشرون

وصايا للجيل القادم: كيف تحافظ على القانون دون أن تعبده؟

1. لا تعبد النص، بل اعبد الحق.

2. لا تقدس التشريع، بل قدّس الإنسان.

3. لا تخلط بين القانون والسلطة.

4. اجعل الضمير مرشدك الأول.

5. تذكّر أن القانون خادم، لا معبود.

التحليل الأكاديمي:

عبادة القانون تنتج أنظمة جامدة،

بينما احترامه ينتج أنظمة حية.

التمرين الروحي:

قبل أن تطبّق نصاً، اسأل نفسك:

هل هذا النص يخدم الإنسان، أم يسجنه؟

الفصل الثاني والعشرون

خاتمة: القانون الإنساني في مواجهة الوحشية الوضعية

القانون ليس مجرد نصوص جافة، بل تعبير عن جمال العدالة وتناغمها مع الفطرة الإنسانية.

الوحشية الوضعية تحاول أن تجعل الإنسان عبداً للنصوص،

لكن القانون الإنساني يحرره ليكون عبداً للحق.

هذا الكتاب، بكل فصل فيه، هو دعوة إلى:

أن نبني تشريعاً يحترم الإنسان،

لا تشريعاً يستعبده.

والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

السنة النبوية الشريفة، صحيح البخاري، صحيح مسلم

ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين

الشاطبي، الموافقات

أبو حنيفة، الفقه الأكبر

الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة

ابن سينا، الشفاء

شيشرون، De Legibus

أفلاطون، الجمهورية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948

الدستور المصري لسنة 2014

الدستور الجزائري لسنة 2020

مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور

البيان في تفسير القرآن، ابن قيم الجوزية

العدالة في الإسلام، محمد الغزالي

فلسفة القانون، هارت

القانون الطبيعي، فينش

الفهرس الموضوعي

الفطرة الإنسانية، 1

الضمير، 2

العدل الكوني، 3

الحق والواجب، 4

القانون الطبيعي، 5

الحكمة والتشريع، 6

مقاصد الشريعة، 7

غاية التشريع، 8

القانون والظلم، 9

السلطة التشريعية، 10

النصوص والمقاصد، 11

الزمن والتشريع، 12

الجغرافيا والتشريع، 13

اللغة والتشريع، 14

الدولة والقانون، 15

القاضي والفطرة، 16

المحامي والضمير، 17

المواطن والتشريع، 18

الذكاء الاصطناعي، 19

الدستور الإنساني، 20

وصايا الجيل القادم، 21

الوحشية الوضعية، 22

جميع الحقوق محفوظة

© د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون – الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني

يُمنع نسخ هذا الكتاب أو اقتباس أي جزء منه أو

طباعته أو نشره أو توزيعه أو ترجمته أو استخدامه بأي شكل أو وسيلة — إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل — دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

أي مخالفة لهذا الشرط تُعرض مرتكبها للمساءلة القانونية بموجب قوانين الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

الطبعة الأولى: 2026